

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد



نشرة صحفية

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية والتقرير المتصل بها أو تلخيصهما في وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل الساعة ١٧/٠٠ من يوم ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بتوقيت غرينتش (الساعة ١٣/٠٠ بتوقيت نيويورك، والساعة ١٩/٠٠ بتوقيت جنيف، والساعة ٢٢/٣٠ بتوقيت دلهي، والساعة ٠٢/٠٠ من يوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2015/29*

Original: English

تقرير للأونكتاد يدعو إلى تفكير سياساتي جديد بعد أن أصبح لتقلب الأسواق المالية تأثير مدو في البلدان النامية

جنيف، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ - يذهب تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٥^(١)، الصادر عن الأونكتاد، إلى أنه بالنسبة إلى معظم الاقتصادات النامية، لم يكن للاندماج في الأسواق المالية العالمية، حتى الآن، سوى روابط ضعيفة بأهدافها الإنمائية الطويلة الأجل. فيلج جانب التدفقات الرأسمالية الكبيرة والمتقلبة على نحو متزايد، والتي أدت إلى اتساع أوجه الهشاشة في مواجهة الصدمات الخارجية، كانت فعالية الأدوات السياسية المصممة لإدارة النمو والتنمية محدودة أيضاً.

ومنذ أوائل العقد الأول من هذه الألفية، تسارعت تدفقات رؤوس الأموال الخاصة (القطاع الخاص) الواردة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تسارعاً شديداً. فقد زادت التدفقات الواردة إلى هذه البلدان من الخارج، كنسبة من الدخل القومي الإجمالي، من ٢,٨ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٥ في المائة في عام ٢٠١٣، بعد أن سجلت رقمين قياسيين لم يسبق لهما مثيل قدرهما ٦,٦ في المائة في عام ٢٠٠٧ و ٦,٢ في المائة في عام ٢٠١٠. وقد بدأت في الظهور مخاوف من خروج هذه التدفقات بشكل عكسي على نحو مفاجئ أو بأحجام كبيرة مع بدء التباطؤ الاقتصادي وأصبحت هذه المخاوف أكثر حدة مع تزايد تقلب هذه التدفقات في الأشهر الأخيرة. كما أن الروابط الوثيقة بين تدفقات رؤوس الأموال والأسعار الاقتصادية الرئيسية أدت إلى زيادة خطر ظهور اتجاه انكماش هبوطي سريع (انظر الشكل).

وفي أعقاب الأزمة التي اندلعت في عام ٢٠٠٨، بالتحديد، كان مراداً تدفقات رؤوس الأموال هذه إلى القرارات السياسية في الاقتصادات المتقدمة بقدر ما كان مردها إلى تحسن المؤشرات الاقتصادية الأساسية في البلدان المتلقية. وقبل اندلاع الأزمة، أدى الاقتراض وارتفاع قيمة الأصول إلى حدوث طفرات في الاستهلاك وفعالات استثمارية لدى القطاع الخاص في بعض الاقتصادات الرئيسية، وإلى زيادة صافي الصادرات في بعضها الآخر. وبعد الانهيار الحتمي الذي أعقب ذلك، استمر إلى حد كبير هذا النمط المتمثل في توليد سيولة فائضة في القطاع الخاص نتيجة لسياسات البلدان المتقدمة المتمثلة في عملية "التيسير الكمي"، مقترنة بتدابير التقشف المالي.

* للإتصال: مركز الأونكتاد للاتصالات و لمعلومات , رقم تليفون : ٤١٢٢٩١٧٥٨٢٨+ , ٤١٧٩٥٠٢٤٣١١+ , unctadpress@unctad.org, <http://unctad.org/press>

(١) يمكن الحصول على التقرير (رقم المبيع 1-112890-978-92-1-E.15.II.D.4, ISBN: 978-92-1-112890-1) من قسم بيع منشورات الأمم المتحدة وتسويقها على العنوان المذكور أعلاه أو من وكلاء مبيعات الأمم المتحدة في شتى أنحاء العالم. ويمكن إرسال طلبات الشراء أو الاستفسارات إلى: United Nations Publications Sales and Marketing Office, 300 E 42nd Street, 9th Floor, IN-919J New York, NY 10017, United States of America. tel.: +1 212 963 8302, fax: +1 212 963 3489, e-mail: publications@un.org, <https://unp.un.org>

وفي منتصف عام ٢٠١٥، حدث هلع في الأسواق المالية العالمية من جراء حالات الكساد التي سُجِّلت في البرازيل والاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا وظهور علامات تدل على ضعف اقتصادي في الصين. وسرعان ما أقدم المستثمرون العالميون، الذين كانوا يتوقعون أصلاً حدوث ارتفاع كبير في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية وانخفاض مستمر في أسعار السلع الأساسية، على الخروج من أسواق الأسهم والسندات في الاقتصادات الناشئة.

وقال موخيسا كيتويي، الأمين العام للأونكتاد، إن "إدارة التقلب المستمر للتدفقات المالية القصيرة الأجل تتطلب استجابة سياساتية منسقة دولياً" وليس مجرد عملية تصحيح مالي لا يترتب عليها سوى القليل من النتائج الجدية بالنسبة إلى الاقتصاد الحقيقي. وأضاف قائلاً إنه "بينما شكلت مساهمة البلدان النامية نسبة تزيد عن ٦٠ في المائة من النمو العالمي منذ عام ٢٠١١، فإن وقع آثار الصعوبات التي ظهرت حديثاً في الأسواق الناشئة يمكن أن يُلْمَس على نطاق واسع".

وعلى العموم، من المتوقع أن ينخفض معدل نمو البلدان النامية إلى نحو ٤ في المائة في عام ٢٠١٥، ما يعني استمرار حالة التباطؤ الذي بدأ في عام ٢٠١١ بعد ما كان يبدو في البداية أنه انتعاش قوي من الأزمة التي شهدتها الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ عندما وصل معدل النمو السنوي إلى ٧,٨ في المائة في عام ٢٠١٠. غير أن هذا التوقع يتوقف على حدوث نمو قوي في منطقة آسيا؛ ولكن يمكن لبعض المخاطر أن تدفع معدلات النمو إلى مستوى أدنى بكثير في الربع الأخير من عام ٢٠١٥.

وفي جزء كبير من العقد الأخير، شهدت بلدان نامية عديدة نمواً قوياً وتحسناً في الحسابات الجارية، وراكت مجموعة قدر كبيراً من احتياطات العملات الأجنبية. وقد أتاح توقع الحصول على عوائد أكبر للاستثمارات في البلدان النامية بديلاً جذاباً للمستثمرين الدوليين عن أسعار الفائدة المنخفضة في الاقتصادات المتقدمة.

غير أن تدفقات رؤوس الأموال الواردة هذه قد ولدت ضغوطاً في اتجاه رفع أسعار الصرف. كذلك فإن زيادة افتتاح الحسابات الرأسمالية دفعت الحكومات لأن تطبق السياسات النقدية والمالية التي تراعي أفضليات التمويل الدولي. وقد كان ما يُقدَّر بتريليون دولار فيما يسمى "بتجارة المناقلة" في أسواق الاقتصادات الناشئة بمثابة "صدمة يُتَظَر وقوعها". ويبدو أن قيام السلطات الصينية بعملية تصحيح طفيف لسعر العملة كان بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير.

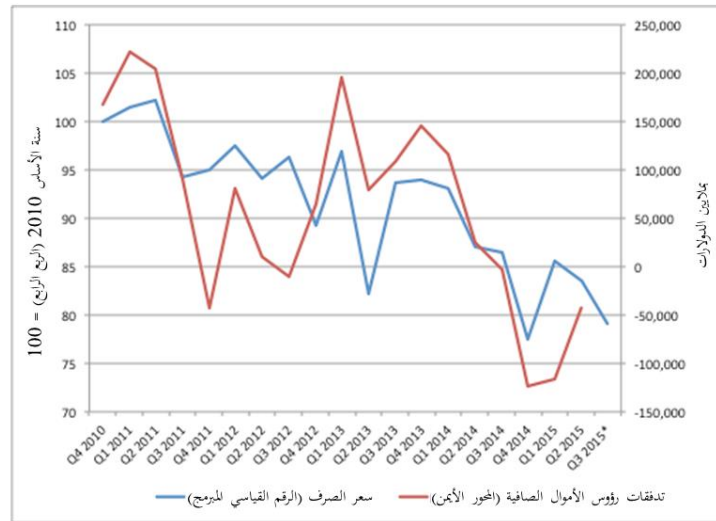
كما أن نمو التجارة أخذ يتوقف، مع توقُّع أن تشهد هذه السنة استمراراً أو تسارعاً في وتيرة التباطؤ الذي شهدته معظم المناطق النامية في عام ٢٠١٤. وسجلت أسعار السلع الأساسية انخفاضاً كبيراً خلال عام ٢٠١٤ والنصف الأول من عام ٢٠١٥ مواصلة هبوطها من مستويات الذروة التي سجلتها في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢. وكان الانخفاض الأكبر هو ذلك الذي سجلته أسعار النفط الخام، وكذلك شهدت مجموعات السلع الأساسية التي يرتبط الطلب عليها ارتباطاً وثيقاً بالنشاط الاقتصادي العالمي انخفاضات كبيرة في أسعارها.

ويلاحظ التقرير أن تراجع معدلات التبادل التجاري للبلدان المصدرة للسلع الأساسية، مقترناً بتزايد تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج، قد أضعف بشدة الإمكانيات الاقتصادية للعديد من البلدان النامية.

غير أن ما يرتبط بذلك من خفض لقيمة عملات الأسواق الناشئة لا يشير بحدوث زيادة قوية في الصادرات تؤدي إلى تحقيق الانتعاش. بل إنه من المرجح أن يؤدي انخفاض الأسعار العالمية إلى مزيد من الضغوط الانكماشية بدلاً من توسيع التجارة، وذلك بالأخص في ظل الضعف المستمر في الطلب الكلي العالمي.

ويرى التقرير أن من شأن اعتماد مزيج من السياسات النقدية والمالية بمهدف التحكم وتحسين إدارة تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، ولا سيما تلك التي تتسم بطابع غير مستقر أو قائم على المضاربة، وما يترتب على هذه السياسات من آثار على الاقتصاد الكلي، ويساعد البلدان النامية على مواجهة التحديات وتعزيز مكاسب الاندماج في الأسواق المالية العالمية. ويقول التقرير إن التدابير المتخذة على المستوى الوطني، بما في ذلك الاستخدام الحكيم لضوابط تدفقات رأس المال وسياسات تخصيص الائتمانات، ينبغي أن تُكْمَل بتدابير عالمية تثبط انتشار التدفقات المالية القائمة على المضاربة وتوفر مزيداً من آليات دعم الائتمانات وصناديق احتياطات العملات الأجنبية المشتركة على المستوى الإقليمي. وقد أدت حالة الاضطراب المالي التي حدثت مؤخراً إلى جعل اعتماد مثل هذه التدابير مسألة ملحة.

مجموع تدفقات رؤوس الأموال الصافية وأسعار الصرف



ملاحظة: البلدان المشمولة هي الاتحاد الروسي واندونيسيا وأوكرانيا والبرازيل وتايلند وتركيا وجنوب أفريقيا والصين وماليزيا والمكسيك والهند.
"Q" تعني: ربع سنوي.

*** ** ***